بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسولة والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب و الشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون "

الفهرس

الفهرس	ب
شكر وتقدير	ت
مقدمة	ث
اولا :أهمية الموضوع	ج
ثانيا : سبب اختيار الموضوع	ج
ثالثا : أهداف البحث	ج
رابعا: منهج البحث	ح
خامسا : أشكال البحث والأسئلة المتفرعة	ح
المبحث الاول : الاطار القانوني للحوكمة	1
المطلب الاول : مفهوم الحوكمة	1
اولا : تعريف الحوكمة	1
ثانيا : أهمية الحوكمة	2
ثالثا :الأهمية القانونية للحوكمة	2
رابعا : خصائص الحوكمة	3
المطلب الثاني : النظام القانوني للحوكمة	5
المبحث الثاني :دور الحوكمة البنكية في حماية المؤسسات البنكية	7
المطلب الاول : دور الحوكمة في تعزيز كفاءة البنوك	7
المطلب الثاني : دور الحوكمة في تقليل المخاطر	9
1- مفهوم المخاطر البنكية	9
2- العوامل المؤثرة في المخاطر	10
3- ادارة المخاطر	11
4- أهداف ادارة المخاطر	11
الخاتمة	13
النتائج	13
التوصيات	14
قائمة المراجع	15

شكـــــر وتقديـــــــــــر

((ربي أوزعني أن اشكر نعمتك علي التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين))

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزينة عرشه ومداد كلماته حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه العظيم سلطانه أن من على بكرمه لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أما بعد:

صعبة كلمات الشكر عند انتقائها والصعب اختزالها في سطور لأنها تشعرنا حتما أنها لاتفي بحق صانعيها

يطيب لي أن أقول شكرا وليس لشكري حدود لجميع أفراد عائلتي لما وفروه لي من راحة حتى أتمم هذا العمل .

كما أتقدم بجزيل الشكر الى مرشدنا وموجهنا **الدكتور المشرف / عبدالقادر محمد عقبة** الكريم على دعمه لإتمام هذا العمل المتواضع

(مقدمـــــــة)

تعتبر البنوك بصفه خاصة ولقطاع المصرفي بصفة عامة عصب الحياة الاقتصادية في أي بلد وان سلامته تنعكس على سلامه و اداء الاقتصاد عموما باعتبار أن البنوك هي المسؤول الأول عن تمويل الأنشطة الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية . لقد تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وغيرها من الدول ولقد أرجع الخبراء أن أهم أسباب تلك الازمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية اخرى .

مما لاشك فيه أن تزايد سرعة العولمة المالية وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على المستوى العالمي الذي استتبعه استحداث أدوات مالية جديده والتوسع في استخدامها قد زاد من حجم وتنوع المخاطر المصرفية ،وهو ما تطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة المخاطر ووضع القوانين الجديدة ،ونظم الإشراف للمحافظة على سلامة النظام البنكي ، وهذا ما أدى إلى زيادة تركيز الاهتمام على تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك ، لقياس المخاطر والسيطرة عليها لمحافظة على استقرار البنوك ومن ثم الاستقرار الاقتصادي لدولة .

فمعرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها أصبح يمثل حجر الزاوية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها ، وربما كان ذلك يشكل الدافع الأقوى لقيام لجنة بازل بإصدار العديد من الارشادات الخاصة بإدارة كل نوع من أنواع المخاطر .

هذا بالإضافة الى القواعد الخاصة بالحوكمة لضمان إدارة المخاطر البنكية بصوره سليمة .

الهدف من مبادئ الحوكمة المصرفية هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة المنشأة من خلال تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء ورفع مستواه بمعنى تحقيق الأهداف المسطرة والنتائج المتوقعة وذلك بمستوى معين من الموارد أو التكلفة الضرورية

اولا: اهمية الموضوع

استحوذت قضية الحوكمة على اهتمام كبير في السنوات الأخيرة ألان مفهوم الحوكمة في القطاع البنكي مازال لم يلق القدر الكافي من الاهتمام ودراسات الخاصة بالنسبة لليمن وربما يعود ذلك الى حاثة الموضوع وانطلاقا من وعينا الاكثر لأهمية القطاع البنكي في النشاط الاقتصادي ودوره في توفير اللازم للمشاريع الاستثمارية وحاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الاطار القانوني للحوكمة البنكية وعلى دور الحوكمة البنكية في حماية المؤسسات البنكية .

ثانيا : سبب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب ودوافع أدت بي الى اختيار هذا الموضوع :

الرغبة الشخصية للبحث في موضوع الحوكمة .

رفد المكتبة الوطنية للبحوث والدراسات العلمية والادارية.

تزايد الازمات المالية والمصرفية التي تشهدها الأجهزة البنكية .

ثالثا : أهداف البحث

رابعا:بحث التعرف على الاتي :

1- معرفة الاطار القانوني لمبادئ الحكومة في المؤسسات البنكية.
رابعا: تأثير تطبيق مبادئ الحكومة في تحقيق الحماية للمؤسسات البنكي.

رابعا : منهج البحث

تظهر الطبيعة للإشكالات و اسئلتها والاهداف التي تم تحديدها لدراسة هذه الظاهرة فقد تم اختيار المنهج الوصفي وتحليل المحتوى (تحليل المحتوى) ولذلك لمناسبتها هذا المنهج في هذه الدراسة.

خامسا :إشكال البحث

مما تتضح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الاتية :

دور الحوكمة في حماية المؤسسات البنكية ؟

تقسيمات البحث

حيث نتناول في المبحث الاول الإطار القانوني للحوكمة البنكية والذي اجبنا علية من خلال المبحث الاول وتناولنا في المبحث الثاني دور الحوكمة البنكية في حماية المؤسسات البنكية والذي اجبنا علية من خلال المبحث الثاني

المبحث الاول : الإطار القانوني للحوكمة البنكية

الإطار القانوني للحوكمة البنكية في المطلب الاول مفهوم الحوكمة وأهمية الحوكمة وألاهمية القانونية للحوكمة وخصائص الحوكمة اما المطلب الثاني فهو عن النظام القانوني للحوكمة

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

اولا: تعريف الحوكمة

1-هي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين ادارة الشركة من ناحية ، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح اوالأطراف المرتبطة بالشركة[1].

2- اوهي نظام الرقابة والتوجيه على المستوى المؤسسي، وهو يحدد المسؤوليات والحقوق والعلاقات مع جميع الفئات ذات العلاقة بعمل المؤسسات ويوضح القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة المتعلقة بعمل المنظمة، وهو نظام يدعم العدالة والشفافية والمسائلة المؤسسة ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة العمل[2] .

3- الحموكمة : مجموعة من القوانين والنظم التي تساعد الجمعية على إداره شوؤنها الداخلية والخارجية كما انها مجموعة من القواعد والقرارات التي تساعد إدارة المؤوسسة للوصول إلى بر الأمان وإتخاذ القرارات المناسبة[3] .

---

(1) كتفي خيرة - دور الحوكمة في تحسين ادارة المخاطر المصرف دراسة مقارنة السنة الجامعية 2015-2016 ص50

(2) جميل حميد الاثوري - دراسة مدى تطبيق الحوكمة المؤسسة في المصرف اليمنية وفق مبادئ لجنة بازل -مجلة كلية الدراسات الإنسانية العدد الخامس جامعة تعز اليمن السنة الجامعية 2016 م ص 208

(3) جودت جميل خليل - أثر تطبيق مبأدى الحوكمة في الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - مركز دراسات الماجستير في بناء المؤوسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة جامعة القدس فلسطين السنة الجامعية 1439ه 2018م ص

ثانيا : اهمية الحوكمة

تظهر الحاجة الى الحوكمة البنكية ، نتيجة للفصل بين الملكية والإدارة ، فأعضاء مجلس الإدارة والمديرين والإداريين ليسوا بالضرورة أصحاب البنك ، وبالتالي لن يتحملوا عبء ضياع الاستثمارات وفقدان الأرباح ، إذا فشل البنك في تحقيق أهدافة ، وقد يقوم هؤلاء باتخاذ إجراءات تضر المساهمين ، إذا لم تتوفر لديهم درجة عالية من اليقظة والحيطة والحذر في مراقبة العمليات ، وقد يغامرون أكثر من اللازم ، عندما تتعرض مراكزهم للحظر ، أو يفضلون عدم المخاطرة ، عندما يكون لديهم الإحساس بالأمان في الاستمرار في مناصبهم ، أوفي حالة توسعهم في الاستثمار في قطاعات غير مريحة ، وبلا شك فأن هذه التصرفات تؤثر سلبا على أداء المؤسسة البنكية[1].

ثالثا : الاهمية القانونية للحوكمة:

وتتمثل في قدرة المعايير التي تسند إليها الحوكمة على الوفاء بحقوق كافة الأطراف المستفيدة في الشركة مثل حملة الأسهم والمقرضين والعاملين وغيرهم ، وتعد القوانين والمعايير المنظمة لعمل الشركات العمود الفقري لإطار حوكمة الشركات إذا تنظم تلك القوانين والمعايير العلاقة بين الأطراف المهتمة بالشركة والمعنية بالاقتصاد كلة ، وتحدد الإشارة في هذا الصدد إلى أن الاشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في الشركة تمثل حجر الأساس في تنظيم العلاقات التعاقدية بينهم بالشكل الذي يضمن حقوق كل طرف منهم . وفي المقابل تعد القوانين والأنظمة صمام الأمان الرئيس الذي يضمن حوكمة جيده لشركات كما أن كلا من معايير الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية الاخرى يجب أن شكل عصب مبادئ حوكمة الشركات يمكن أن يتم تضمينها بكل من قوانين أسواق رأس المال والشركات ،مع ضمان كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي ، حيث يتعاظم دور أجهزت الإشراف في متابعة الاسواق وذلك وبالاستناد إلى دعامتين هامتين هما الإفصاح والشفافية

---

(1)عبد القادر محمد عقبة دور البنك المركزي في حماية النظام البنكي اطروحة لنيل الدكتورة في العلوم القانونية مركز دراسات الدكتورة في القانون والاقتصاد كلية العلوم القانونية كدال جامعة محمد الخامس العام الجامعي م 2015- 2016 ص 2

والمعايير المحاسبية السليمة . وهذا وتأتي أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية للتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن ان تنتج عن الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة او القوانين والقرارات النظم الأساسية المنظمة للشركة[1] .

تمثل الحوكمة المؤسسة الجيدة عنصر رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في حين يعطي النتائج العكسية سوى الحوكمة ، وخاصة في البنوك يمكن أن يؤثر علي الاستقرار الاقتصادي والمالي ويمكن القول ان المصارف تلعب دور مهم في عملية الحوكمة من خلال محورين :

1.انها شركات مساهمة عامة رائدة في مجال الحوكمة وذلك من خلال تبنيها وتطبيقها لمبادئ ومفاهيم الحوكمة.

2. انها تشكل احدى ادوات التغير الاساسية تجاه تبني وتطبق مفاهيم ومبادئ الحوكمة من قبل الشركات كونها المزود الرئيسي للتمويل .

ان المصارف نفسها قد ينقصها تطبيق مفهوم الحوكمة بشكل كلي او نتيجة لعدم توفر الوعي الكامل بأهمية الحوكمة لدي مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية كما أن المنافسة بين البنوك قد تدفعها الي التخلي عن تطبيق مفهوم الحوكمة بهدف الحفاظ على الحصة السوقية وتحقيق المزيد من الارباح[2].

رابعا : خصائص الحوكمة

يشير مصطلح حوكمة المؤسسات الى خصائص التالـــــية :

- الانضباط : أي أتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح ويقصد بذلك الانضباط في اداء كل العمل .
- الشفافية : أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ويجب أن ترتكز على المصداقية والوضوح والافصاح والمشاركة .

---

(1) مرجع سابق ص 1

(2) سالم محمد عبود – حوكمة المصارف واليات تطبيقها مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية جامعة بغداد العام الجامعي 2014م العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ص341-342

- الاستقلالية : أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لأزمة للعمل ويتحقق من خلال
  - وجود رئيس مجلس أدارة مستقبل عن الادارة العليا .
  - وجود مجلس أدارة أشرافي مستقل عن مجلس الادارة التنفيذي.
  - وجود مجلس لجنة مراجعة يراسها عضو مجلس أدارة مستقل .

- المسائلة : اي أمكانية تقديم وتقدير اعمال مجلس الادارة والادارة التنفيذية .
- المسؤولية : أي حقوق مختلف المجموعات أو يعني ذلك أن المصرف يتعهد بحماية مصالح المساهمين ويؤكد على معاملتهم المتساوية لهم بمن فيهم صغار المساهمين .
- المسؤولية الاجتماعية : المسؤولية تجاه أصحاب المصالح .
- الوضوح ويقصد به أن تتسم القوائم والتقارير المالية بالوضوح والشفافية والعدالة [1].

(1) حاتم رياض مصطفى أصلان - مدى مساهمة نصف مبادى الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية ((دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين كلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة السنة الجامعية 1436ه – 2015م

المطلب الثاني : النظام القانوني للحوكمة

وضع كل من البنك المركزي اليمني وبنك المغرب نظاما الحكامة البنوك ، وذلك في أطار سعيهم لتطوير الجهاز البنكي والحفاظ على سلامتة ، من خلال قيام البنوك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية ، وفي ضوء ما أظهرته الأزمات المالية والبنكية ، في السنوات الماضية سواء العالمية او التي تعرضت لها بعض البنوك المحلية ، من ضرورة تطوير وتعزيز معايير وممارسات الحوكمة البنكية ،ومواكبة التطورات في معايير الرقابة الدولية ، والمساهمة في مساعدة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، في تحسين الممارسات والإشراف على أنشطة البنك بما يخدم النظام البنكي والاقتصاد الوطني.

بناء على ذلك أصدر البنك المركزي اليمني دليلا للحوكمة البنكية ، ثم إعداده بالإعتماد على المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ، وعلى المبادئ حوكمة الشركات ، الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ويتكون هذا الدليل من سبعة فصول ، تناولت الستة الأولى منها المبادئ الخاصة بالحوكمة البنوك التقليدية والاسلامية .

بينما تناول الفصل السابع المتطلبات الإضافية الأخرى ، الخاصة بالبنوك الإسلامية والعامة والمختلفة ، ويعتبر هذا الدليل الحد الأدنى من معايير الحوكمة الواجب بشرط ألا تتعارض مع أحكام و القوانين والتشريعات النافذة .

تناول الدليل أيضا ، مجموعة من المعايير تتعلق ، أولا: بكيفية تكوين مجلس الادارة ، والموصفات والمؤهلات التي ينبغي أن تتوفر في أعضائه ،من حيث الخبرة والكفاءة والمهارة والنزاهة والاستقامة ، وتنظيم أعماله ، وتحديد أنشطتها ، بما في ذلك تحديد دور رئيس المجلس ، ثانيا : بمسؤوليات مجلس الإدارة الذي يتمثل أهمها ،في التأكيد من ادارة البنك ، تتم بشكيل حصيف وتطبيق نظام الحوكمة، والقيام باعتماد أنظمة رقابية داخلية والإشراف عليها ، والعمل على ضمان وجود إدارة مراجعة داخلية تتمتع بالإستقلالية ، وحماية البنك من الاعمال غير القانونية.

أوجب النظام على جهاز الإدارة ، أن يحدث نظاما فعالا للمراقبة الداخلية ، يتكون من أربعة عناصر تتمثل ، في تحديد المخاطر وتقيمها أنشطة المراقبة وفصل المسؤوليات الإخبار والتواصل ، تقييم فعالية المراقبة الداخلية ومراجعتها بانتظام ،

وبتعين على كل مؤسسة بنكية أن تتوفر على وظيفة دائمة ومستقلة للافتحاص الداخلي.

يقوم جهاز الادارة بالإضافة الى مما سبق ، بوضع إطار مناسب وسياسات ملائمة تتعلق بتدبير حالات تضارب المصالح داخل البنك والوقاية منها ومراقبتها ، مثل تضارب مصالح المساهمين معا المؤسسة و أجهاز الإدارة مع المصالح جهاز التسيير ، والهدف من ذلك تعزيز النزاهة والإخلاص واوجب اليقظة والأداء المهني للوظائف تتضمن النظام أيضا ، ضرورة توفر الشفافية داخل المؤسسات البنكية، من خلال نشر المعلومات وأشار كذلك ، إلى الحوكمة المؤسسة التي تنتمي الى مجموعة ذات مصالح مشتركة ، حيث حدد كيفية توزيع المهام بين الشركة الأم وفروعها ، ووظائف المراقبة ، وحالات تضارب المصالح.

نرى أخيرا أنه من واجبنا عدم إغفال عملية من العمليات التي تدخل في أطار الحلول المستعملة في حالة التعثر ، وهي عملية الاندماج البنكي ، حيث يمكن للبنوك التي تعاني من صعوبات مالية كبيرة أو التي لا تستطيع المنافسة في السوق البنكية أو التي تخاف من تصفيتها ، ان تطلب الاندماج مع بنوك قوية ، فالدمج يعتبر وسيلة رئيسية لتحسين كفاءة البنوك ، وتدعيم مراكزها المالية ، واستقرار اوضاعها ، ويجعلها أكثر قوة في السوق ، ويعمل علي زيادة ايراداتها وعدد عملاتها وتوسعها الى مناطق جديدة وتنويع خدماتها البنكية[1] .

(1)عبدالقادر محمد عقبة -دور البنك المركزي في حماية النظام البنكي اطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم القانونية مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد كلية العلوم القانونية جامعة محمد الخامس العام الجامعي 2015\2016 ص 9-8-7-6-5

المبحث الثاني: دور الحوكمة البنكية في حماية المؤسسات البنكية

سنتحدث عن دور احوكمة البنكية في حماية المؤسسات البنكية ،المطلب الاول عن دور الحوكمة في تعزيز كفاءة البنوك، المطلب الثاني دور الحوكمة في تقليل المخاطر ومفهوم المخاطر البنكية والعوامل الموثرة في المخاطر وإدارة المخاطر وأهداف إدارة المخاطر

المطلب الأول: دور الحوكمة في تعزيز كفاءة البنوك

ان الحوكمة القطاع المصرفي تعكس مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم واصحاب الودائع على اختلاف انواعها وعلاقتهم مع الاطراف ذات الصلة ولكن ضمن إطار تنظيمي محدد وهيئات رقابية معينة . ومن بين الركائز الرئسية الأساسية للحوكمة هناك فئتين ، اولهما المتعاملين الداخليين وهم حملة الاسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخلون ، وثانيهما المتعاملين الخارجين ، ويقصد بهم المودعين ، ناهيك عن الإطار القانوني التنظيمي والرقابي ، أما الركائز الأساسية التي لابد من توفيرها حتي يكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء البنوك فتتمثل في الشفافية وتوفير المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية النهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

ولذلك فنجاح الحوكمة في القطاع المصرفي لا يكون بوضع القواعد الرقابية فقط ،ولكن بجدية تطبيقها بشكل سليم وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابة من جهة وعلى البنك المعني وإدارته من جهة اخرى ، فيجب أن تكون إدارة البنك مقتنعة بأهمية مثل هذا القواعد والضوابط مما يساعد على تنفيذها. وهذا ما يبين دور كل من مجلس الإدارة ولجان المتابعة التي توفر البيانات الازمة عن اداء البنك وادارت التفتيش داخل الجهاز المصرفي التي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة والمساهمين الذين يجب ان يقوموا بدورهم في الرقابة على أداء البنك إلى جانب المساهمة في توفير رؤوس الأموال في حالة حاجة البنك إليها .

والممارسة السليمة للحوكمة تؤدى عامة الى دعم وسلامة الجهاز المصرفي وذلك من خلال المعاييرالتي وضعتها "لجنة بازل "للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية والتي من اهمها ، الاعلان عن الاهداف الاستراتيجية للجهاز المصرفي والبنك وتحديد مسئوليات الإدارة والتأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة ، وعدم وجود اخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا وبالتالي ضمان فاعلية دورالمراقبين وإدراكهم ألاهمية دورهم الرقابي بالإضافة الى توفر الشفافية والافصاح في كافة أعمال وانشطة البنك والادارة [1].

(1) محمد جاسم محمد دور الحوكمة المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية ص 12

المطلب الثاني : دور الحوكمة في تقليل المخاطر

يلتزم هذا البنك بتطبيق معاير الحوكمة التي تتطلب احترام ادارة البنك للقوانين والتشريعات التي تصدر عن الرقابية ،وكذلك التطبيق التام للسياسات والتعليمات والاجراءات التي يضعها مجلس الادارة والادارية التنفيذية ،وهذا بهدف الحفاظ على السلامة المالية للبنك ولكونه من اهم واكبر البنوك في القطاع المصرفي فذلك يؤدي الي المحافظة على سلامة ويتبع هذا البنك سياسة خاصه به للحوكمة تؤكد على استقلالية اعضاء مجلس ادارته ومؤهلاتهم ومقدرتهم على الاشراف على كافة الدوائر التنفيذية في البنك بالطريقة التي تتماشى مع المعايير والتطبيقات الدولية للحوكمة[1].

1-مفهوم المخاطر البنكية

في مجال الإدارة المالية تعرف المخاطر بأنها التقلب في العوائد المستقبلية للقرارات المالية وفي أغلب ادبيات الأدارة المالية يستخدم مصطلح المخاطر كمرادف للتأكد وكلاهما يتعلقان بالفرص الاستثمارية التي لا تكون عوائدها معروفة مسبقا . أما على صعيد الصناعة المصرفية ،تعرف المخاطر بأنها الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة بسبب التغيرات في بيئة الأعمال . كما تعرف المخاطر البنكية بأنها الاثر السلبي على الأرباح نتيجة مصادر مختلفة لعدم التأكد والتي قد تؤدي الي خسائر مالية سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة . ولذلك فإن مقاييس المخاطر التي يجب أن تأخذ في حسبانها هذه المصادر وتأثيرها على الربحية. وبصفة عامة يمكن القول ان المخاطر تمكن في عدم التأكد من الحدوث ،فهناك مثلا عدم تأكد المقرض من استرداد القرض ،وعدم التأكد المستثمر من مشروع ما ،وبناء على ذلك يمكن القول بانها كل عملية يتم تنفيذها في اطار عدم التأكد ينتج عنها ربح اوخسارة باحتمال معين [2].

---

(1) حنان خنتوش - دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الاداء للبنوك التجارية - جامعة أم البواقي كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية - السنة الجامعية 2015- 2016 م ص 23

(2) مرجع سابق ص 9

2- العوامل المؤثرة في المخاطر

هناك العديد من العوامل التي تركت اثار مهمة في مخاطر الاعمال البنكية نذكر منها

أ . التغيرات التنظيمية والإشرافية

قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل البنوك وذلك للتقليل من المخاطر المنافسة فيما بينها ،والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفا من الازمات المالية ،الامر الذي كان له اثار ايجابية على المخاطر ،ومثال ذلك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالبنوك وكيفية قياسها والاشراف عليها .

ب . عدم استقرار العوامل الخارجية

أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفوائد واسعار صرف العملات وابتداع البنوك لأدوات تغطية مستقلة خاصة بالشركات المتعددة الجنسيات الى وجود مخاطر لم تكن موجودة سابقا مخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة.

ج.المنافسة

تجبر المنافسة البنوك على تقديم أفضل الخدمات باقل الاسعار وهذاما اثر سلبا خاصة مع توسع البنوك في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء حيث أدى ذلك الى ازدياد المخاطر ،ومثال ذلك مخاطر الائتمان .

د.التطورات التكنولوجية

التي تعتبر من العوامل الإيجابية على مخاطر العمل البنكي نتيجة زيادة قدرة البنوك على تحديد مخارطها ،وإدارتها بطريقة أفضل ولكن نجم عن ذلك ايضان أثار سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الالكترونية [1].

---

(1) مرجع سابق ص 9

3- ادارة المخاطر

برزت الحاجة الملحة إلى الاهتمام بإدارة المخاطر بسبب التطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية فضلا عن التقدم التكنولوجي السريع والتحرر من القيود التشريعية الذين أديا الى ضغوط تنافسيه بين المؤسسات المالية وغير المالية على السواء ، ففي أواخر الثمانينات قد أخذت الاعمال المصرفية التقليدية بالنقصان وقد أتاح نمو الأسواق المالية والدولية والتنوع الكبير في الأدوات المالية للبنوك الدخول على مزيد من الاموال مما أتاح لهذه المصارف تقديم خدمات اكثر تطورا بالإضافة إلى استخدام اساليب فنية جديدة، وهكذا اصبحت الممارسة المصرفية للأعمال التقليدية على اساس تلقي الودائع ومنح القروض هي فقط جزء من الأعمال المصرفية الأساسية وغالبا ما تكون الأقل ربحية له ، وعلى اساس المعلومات والتعاملات في الاسواق المالية فضلا عن الابتكارات المالية وتسويق الموجودات من خلال طرح مفاهيم جديدة مثل مبيعات مبادلة القروض وتوريق المجودات كذلك اصبح من المصادر الرئيسية لربحية المصرف، لكن ذلك ادى الى ارتفاع تقلبات العائد والتعرض لدرجات مخاطرة عالية في ذلك الوقت ،مما دعي الى ضرورة تشكيل إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك وتعد من اهم ركائز الحوكمة المؤسسية ،لإن تقليل المخاطر هو احد الاهداف المهمة لنظام الحوكمة المؤسسية [1].

4-اهداف ادارة المخاطر

تتمثل اهداف ادارة المخاطر فيما يلي

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين ،المودعين والدائنين .

- احكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الانشطة او الاعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من ادوات الاستثمار .

- تحديد العلاج لكل نوع من انواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها .

---

(1) مرجع سابق ص 1

ـ العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى ادنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية او من خلال تحويلها الي جهات خارجية .

ـ إعداد الدراسات قبل الخسائر او بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة ،مع تحديد اية مخاطر يتعين السيطرة عليها .

ـ حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدراتها الدائمة على توليد الارباح رغم اي خسائر عارضة [1].

(1) حنان خنتوش - دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الاداء للبنوك التجارية السنة الجامعية 2015-2016 م ص 28-29

الخاتمة

لقد اصبح تطور القطاع البنكي ومتانة اوضاعه معيارا للحكم على سلامة الاقتصاد وقدرته على جذب رؤوس الاموال المحلية والخارجية .

والمقابلة هذا التطور الهائل في الصناعة المصرفية وخاصة المخاطر المرتبطة بها ،أصبح من الضروري الاهتمام بمفهوم الحوكمة باعتبارها أداة رئيسية تهدف ألي التنظيم الجديد والأشراف الفعال على جميع أنشطة البنك ،حيث بات من الواضح أن مبادئ الحوكمة المصرفية الهدف من تطبيقها هو تقليل المخاطر البنكية وتحسين الأداء للبنوك التجارية .

لهذا ومن خلال هذه الدراسة حاولت تسليط الضوء على الاطار القانوني للحوكمة البنكية ودور الحوكمة البنكية في حماية المؤسسات البنكية

اولا: النتائج

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة الاجابة على التساؤل الرئيسي القائم والمتعلق بمساهمة الحوكمة البنكية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء في الوكالات البنكية محل الدراسة ويمكن تقسيم اهم النتائج التي تسنى لنا بها الخروج من هذه الدراسة

من الناحية النظرية

1- أصبح تطبيق الحوكمة في البنوك ضرورة حتى تستطيع منافسة باقي البنوك وتحافظ على استمراريتها ومكانتها .

2-البنوك التي تمارس حوكمة مصرفية جديدة يتحسن ادائها ويرتفع .

3- تقع مسؤولية ادارة المخاطر في ظل الحوكمة المصرفية على عاتق مجلس الادارة والادارة العليا بالإضافة الى لجنة ادارة المخاطر .

4- تقوم فكرة حوكمة البنوك على مجموعة من المبادئ التي عملت عدة منظمات وهيئات دولية على وضعها ضمن تقارير الاستفادة منها .

5- يتقف نجاح الحوكمة في البنوك على فعالية دور الفاعلين الاساسيين بالإضافة الى الاطار القانوني التنظيمي والرقابي .

من الناحية العملية

- وجود إدارة جيدة للمخاطر في الوكالات البنكية .
- اظهرت النتائج أن اتجاهات الأفراد نحو محور تقليل المخاطر كانت ايجابية بدرجة كبيرة مما يدل على أهمية تقليل المخاطر وأدارتها بالنسبة للبنوك والأفراد العاملين فيها.
- لوحظ أن اتجاهات الأفراد نحو محور الحوكمة المصرفية وفعالية الأداء كانت ايجابية بدرجة مقبولة .

ثانيا :التوصيات

1- على البنوك التجارية اليمنية بأن تقوم بإجراءت تمكنها من معرفة المخاطر والأزمات قبل وقوعها ، مما يتيح التصدي والأستعداد لهذا الوضع في الوقت المناسب.

2- التوجه نحو زيادة الوعي داخل الادارة العليا وعلى المستويات المختلفة بأهمية الحوكمة واعتبرها عنصرا مهما لتحسين الأداء وأداة فعالة لأداره العلاقات مع اصحاب المصلحة والمساهمين على حد سواء .

3- العمل على تحسين مستويات الإفصاح والشفافية لأعاده الثقة في البنوك.

4- اعداد وتنفيذ دورات وبرامج تكوين في مجال الحوكمة على مستوى البنك المركزي والبنوك العمومية وذلك من خلال تأهيل الكادر البشري .

قائمة المراجع

❖ الاطروحات والرسائل الجامعية

1- رسائل الماجستير :

-جودت جميل خليل أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الاداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مركز دراسات الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة جامعة القدس فلسطين السنة الجامعية 1439 ه - 2018م

2- اطروحات الدكتوراه :

- عبدالقادر محمد عقبة دور البنوك المركزية في حماية النظام البنكي دراسة مقارنة بين اليمن والمغرب مركز الدراسة الدكتورة كلية العلوم القانونية جامعة محمد الخامس العام الجامعي 2015-2016م

3-دراسات

- محمد جاسم محمد دور الحوكمة المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية العراقية كلية الادارة قسم المالية والمصرفية

- كتفي خيرة دور الحوكمة في تحسين ادارة المخاطر المصرفية جامعة فرحان عباس كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسير دراسة مقارنة العام الجامعي 2015-2016م

- حنان خنتوش دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الاداء للبنوك التجارية دراسية حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير العام الجامعي 2015-2016م

- حاتم ياض مصطفى اصلان مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين كلية التجارة قسم المحاسبة والتموين بالجامعة الإسلامية بغزة العام الجامعي 1436ه-2015م

- جميل حميد الاثوري دراسة تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية وفق لمبادئ لجنة بازل جامعة تعز اليمن العام الجامعي 2016م

4- الوثائق

دليل الحوكمة

5- المقالات العلمية

-مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخاص بالمؤتمرات العلمية حوكمة المصارف واليات تطبيقها دراسة حالة في المصارف الاهلية

سالم محمد عبود مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية